ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing

الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

"الفواعل العنيفة من غير الدول في النظام الدولي"

إعداد الباحثة:

مهى محمود الصمد

الإختصاص: دكتوراه في العلاقات الدوليّة والديبلوماسيّة

كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة – الجامعة الإسلاميّة في لبنان

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

الملخّص:

يتناول هذا البحث ماهية الفواعل العنيفة من غير الدول وتطوّر مفهومها داخل العلاقات الدولية، من خلال تتبّع نشأتها التاريخية والسياقات التي سمحت بظهورها كقوى مؤثرة خارج إطار الدولة التقليدية، وخصائصها، وتصنيفها، وتأثيرها في بنية النظام الدولي. كما يتناول المدخلات النظرية المفسّرة لظهور هذه الفواعل، عبر نظريات الفعل الدولي كالواقعية والليبرالية والبنا~ية، مع تحليل عوامل إنتشارها السياسية والإقتصادية والإجتماعية. ويُبرز البحث الدوافع التي أدّت الى صعود هذه الكيانات العنيفة، إضافة الى إنعكاساتها على سيادة الدولة وإحتكارها المشروع للعنف، بما يعيد رسم توازنات النظام الدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الفواعل العنيفة من غير الدول، النظام الدولي، العلاقات الدولية.

المقدّمة:

مع بداية القرن العشرين ظهرت فواعل غير الدولية جديدة تمتلك برامج متكاملة للتحكم في السلوك السياسي على مختلف الصعد المحلية والدولية والعالمية، هذا الأمر الذي فرض وجود أطر تحليلية حديثة لدراستها في ضوء تعقد عملية فهم وصياغة السياسة الخارجية والتطورات التي شهدتها البيئة الدولية بسبب الاعتماد المتبادل وظهور قضايا جديدة حساسة في مجال العلاقات الدولية، هذا بالاضافة الى الثورة التكنولوجية والمعلوماتية وصولاً الى بروز أجيال جديدة من الفواعل غير الدولية التي أصبح لها دور كبير في التأثير على الدولة مع وجود نوع من التحول والتطور المستمر في طبيعة وأدوار هؤلاء الفاعلين غير الدوليين. إن التنامي الملحوظ لهذا النمط من الفواعل عبر العالم والى جانب تزايد تأثيراته على مستوى الدول والجماعات وحتى الأفراد وبخاصة عقب ما عرفته المنطقة العربية من ثورات، كلها كانت عوامل وأسباب واضحة ولّدت حاجة أكاديميّة في فهم ومعرفة هذا النوع من الفواعل.

مما لا شك فيه أن النّظام الدّوليّ لم يعد يقتصرعلى الدّول والمنظّمات الدّوليّة فحسب في إطار تفاعلاته، وإنّما تعدّى ذلك إلى أبعاد وأنماط متعدّدة، فهناك الفاعل الرّقميّ (الإلكتروني) الّذي أصبح مفتاح الهيمنة على الوحدات الدوليّة، وأصبح مدخلا مهمّا في العلاقات الدّولية لا سيّما في القرن الحادي والعشرين الّذي أنتج فئات وأشكال متناثرة من الفواعل حيث إستطعنا بعد الإستقرار والإستنباط والمشاهدة لواقع التفاعل الدّوليّ القائم على التّعاون والتّنافس والصّراع من تشخيص الفواعل الجديدة الّتي دخلت الى الهرميّة الدّوليّة، وحتّى أنّ هناك من يجعل تلك الفواعل الجديدة هي أكثر تأثيرا من الدّولة بل أنّ هناك من ألغى دور الدّولة ونقلها من الفاعل الرّئيسي الى الفاعل الثّانوي في النّسق الدّوليّ.

إشكاليّة الدراسة:

يُثير موضوع الصعود المتسارع للفواعل العنيفة من غير الدول الى إحداث تحوّلات عميقة في بنية النّظام الدولي، عبر تقويض مفهوم السيادة وإحتكار الدولة للعنف المشروع، وخلق أنماط جديدة من التهديدات الأمنية العابرة للحدود. لذا تُطرح الإشكالية التالية: كيف أسهمت الفواعل العنيفة من غير الدول في إعادة تشكيل قواعد النّظام الدولي، وما هي العوامل التي مكّنتها من إكتساب هذا الدور المؤثّر خارج إطار الدولة التقليدية؟

كما يتفرّع عن هذه الإشكاليّة التساؤلات الآتية:

- ما هي الخصائص البنيوية والتنظيمية التي تميّز الفواعل العنيفة من غير الدول وتمنحها التأثير في العلاقات الدولية؟
- كيف تفسّر المقاربات والنظريات الكبرى ظهور هذه الفواعل وإتساع دورها؟

- ما هي الآثار المترتبة على صعود هذه الفواعل على سيادة الدولة وإستقرار النظام الدولي؟
- الى أي مدى تُعدّ الآليات الدولية والإقليمية فعّالة في إحتواء تهديدات الفواعل العنيفة من غير الدول؟

فرضيّات الدراسة:

تنطلق فرضيّات الدراسة من التالي:

- إنّ صعود الفواعل العنيفة من غير الدول هو نتيجة مباشرة لتراجع قدرة الدولة الوطنية على إحتكار العنف المشروع، وضعف مؤسساتها السياسية والأمنية، مما اتاح لهذه الفواعل أن تملأ فراغ السلطة وتمارس تأثيراً متزايداً في النظام الدولي.
- إنّ الفواعل العنيفة من غير الدول أصبحت عنصراً بنيوياً في بنية النظام الدولي، بحيث تسهم في إعادة تشكيل ديناميات الصراع والتحالفات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الأهداف التالية:

- تحليل ماهية الفواعل العنيفة من غير الدول وخصائصها وتنظيمها ودورها في العلاقات الدولية.
- تفسير العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي أسهمت في صعود وإنتشار هذه الفواعل.
- تقييم تأثير الفواعل اعنيفة من غير الدول على سيادة الدولة وإستقرار النظام الدولي وأنماط الصراع.
- فحص فعالية الآليات الدولية والإقليمية والقانون الدولي في مواجهة تهديدات هذه الفواعل والحدّ من توسعها.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة في كونها تسلّط الضوء على احد أبرز التحولات البنيوية في النظام الدولي المعاصر، والمتمثل في صعود الفواعل العنيفة من غير الدول كقوى مؤثرة في معادلات الأمن والسياسة. كما تساعد الدراسة في فهم التحديات التي تفرضها هذه الفواعل على سيادة الدولة وإحتكارها للعنف المشروع، على إستقرار الإقليم والنظام الدولي. وتكمن أهميتها كذلك في تحليل العوامل التي أسهمت في توسّع هذه الظاهرة، بما يتيح إطاراً تفسيرياً أكثر عمقاً لصراعات الشرق الأوسط والعالم.

منهجيّة الدراسة:

تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث ركّز على وصف طبيعة الفواعل العنيفة من غير الدول، وتطوّر مفهومها في العلاقات الدولية، من ثمّ تحليل أبعادها القانونية والسياسية. كما تمّ إستخدام هذا المنهج لأنه يتيح فهم الظاهرة بشكل متكامل، ويجمع بين الوصف الواقعي والتحليل النظري لتقديم رؤية واضحة عن طبيعة هذه الفواعل ودورها في النظام الدولي، مما يسهّل بناء الإشمالية والفرضيات والأهداف البحثية.

تقسيم الدراسة:

ينقسم البحث الى مبحثين، فالمبحث الأول يتناول ماهية الفواعل العنيفة من غير الدول، من حيث المفهوم، الخصائص، ومعايير تصنيف الفواعل، وأنواع الفاعلين. أما المبحث الثاني يتناول نظريات الفاعلين من غير الدول في العلاقات الدولية، بالإضافة الى عوامل إنتشار هذه الفواعل من خلال الدوافع السياسية والإقتصادية لظهورها وتأثير هذه الفواعل على الخصائص السيادية للدولة.

ISSN: 2663-5798 || Arab Journal for Scientific Publishing
الإصدار التاسع – العدد السابع والثمانون
تاريخ الإصدار: 2 – كانون الثاني – 2026م
www.ajsp.net

المبحث الأول: ماهية الفواعل العنيفة من غير الدول

لم تعد الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين، بل أحدثت التطورات في البيئة الدولية تراجع محورية الدولة في تفاعلات النظام الدولي مقابل بروز بيئة عبر قومية أسست لمجتمع عالمي تصنع تفاعلاته فواعل غير دولتية الي جانب الدولتية بما جعل السياسة العالمية في تغيرٍ دائمٍ وذلك كما عبر "جوزيف ناي"، بل أصبح هناك فاعلون آخرون يشاركونها وإصطلح على تسميتهم بالفواعل من غير الدول والتي تنوعت مجالات نشاطاتها لتشمل الجانب الإقتصادي والسياسي والقانوني والإجتماعي وحتى العسكري.

المطلب الأول: مفهوم الفواعل العنيفة من غير الدول

إن الفواعل العنيفة من غير الدول لم تحظى بإتفاق أكاديمي حول مفهومها، وهي على تماسٍ مع مصطلحات أخرى من قبيل "الجماعات المسلحة" أو "الفواعل المسلحة من غير الدول" أو "المجموعات غير الشرعية وحركات التحرر" وذلك حسب تصنيف بيتر ويلتس[1].

الفرع الأول: تعريف الفواعل العنيفة من غير الدول في العلاقات الدولية

كما أشرنا أن الفواعل من غير الدول هي عديدة ويعد هذا المصطلح من المصطلحات التي تتسم بالغموض في مجال العلاقات الدولية، حيث أن المنظمات الحكومية الدولية لم تتضح في تعريفه وتحديده، فهذا المفهوم يعبر بوجه عام عن عناصر فاعلة منفردة ذات هياكل، وموارد، وطرق مختلفة في التأثير السياسي عن الكيان المؤسسي للدولة[2].

هناك الكثير من الطلاب في مجال السياسة الدولية يعتبرون أن الدولة هي الفاعل الأساسي في النظام الدولي لأغراض القوة والسلطة، لكن في الحقيقة أن الدولة لم تعد الفاعل الوحيد في السياسات العالمية، فقد أشار "**أرنولد ولفرز**" **Arnold Wolfers*** : الى أن بعض الكيانات غير الحكومية مثل : الشركة العربية – الأمريكية للنفط وغيرها هي قادرة على التأثير في مسار الأحداث الدولية، وتستطيع منافسة الدولة القومية على الساحة، بحيث يتوقف الأمر على مبدأ القوة والمصلحة لأي من الفاعلين[3].

أما بالنسبة الى مفهوم الفواعل العنيفة من غير الدول فهي أيضاً لم تحظى حتى الآن من إتفاق أكاديمي حولها، بل كانت على تماس مع مصطلحات أخرى كالجماعات المسلحة أو الفواعل المسلحة من غير الدول أو جماعات المعارضة المسلحة أو المجموعات غير الشرعية وحركات التحرر[4].

منذ النصف الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحالي أصبحت أغلب النزاعات المسلحة داخلية بطبيعتها، فهي تدور داخل حدود الدول وتنشب بين دولة ما وجماعة أو جماعات مسلحة منتظمة من غير الدولة أو فيما بين الجماعات نفسها. وسيطر الخوف أو التهديد بالدمار والمعاناة الشديدة القسوة على حياة العديد من المدنيين الذين يقعون أسرى هذه الأوضاع، حيث أن الإستهداف المتعمد للمدنيين وتدمير الممتلكات المدنية ونهبها، والترحيل القسري للسكان، وإستعمال المدنيين كدروع بشرية، وتدمير البنية التحتية ذات الأهمية الحيوية

---

[1] شهرزاد أدمام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، مجلة سياسات عربية، العدد 8، نيسان 2014، ص:4.

[2] Peter Willetts، Transnational Actors and International Organizations in Global Politics، Oxford University Press، second ، 2001، p:356.

[3] Joseph S. Nye، Jr. and Roert O. Keohane، "Transnational Relations and World Politics: An Introduction"، International Organization، Vol. 25، No. 3، Summer 1971، pp. 329-330.

[4] أسماء شوقي، "الفواعل العنيفة من غير الدول وتأثيرها على العلاقات الشرق الأوسطية: دراسة حالة داعش، مجلة شؤون عربية، العدد 170، مصر، 2017، ص:187.

*أرنولد ولفرز: باحث في العلاقات الدولية من أصل أمريكي سويسري، إشتهر لعمله في جامعة ييل ولكونه رائداً في الواقعية الكلاسيكسية في العلاقات الدولية، ودرس القانون في جامعات لوزان وميونيخ وبرلين عمل كمحامٍ في سويسرا قبل أن يصبح أستاذاً في جامعة ييل في الولايات المتحدة.

بالنسبة الى السكان المدنيين، والإغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي والتعذيب، والهجمات العشوائية، فهذه كلها هي من ضمن أعمال العنف والتي تبقى للأسف تصرفات شائعة في النزاعات المسلحة الداخلية في شتى أنحاء العالم.

لقد زادت حدة هذه النزاعات المسلحة الداخلية خاصةً بعد إنتهاء الحرب الباردة سنة 1990 نتيجة إحتواء بعض الدول على مجموعات عرقية أو دينية متشددة أو لأسباب أخرى، يمكن أن ينتج عنه نزاع متعدد الأطراف داخل إقليم الدولة الواحدة[5].

إن النزاعات المسلحة والحروب التي تحدث في عالمنا الحاضر تتضمن عنصراً على الأقل من عناصرالفواعل من غير الدول وهذا ما يوضح مدى أهميتها في الدراسات والأبحاث المستقبلية في مجال السياسات والعلاقات الدولية، ولكن دراسة الفواعل العنيفة من غير الدول بشكل عام لا تتلائم مع النماذج التقليدية للعلاقات الدولية القائمة على مركزية الدولة، فإن الدولة من الناحية القانونية هي آلية إنفاذ المعاهدات الدولية دون الفواعل من غير الدول التي لا يمكنها أن تتفاوض أو تصبح طرفا فيها. وينصب تركيز العلماء في هذا الإطار على الفواعل العنيفة من غير الدول أو المجموعات ذات الدوافع السياسية التي لا تعتمد على أهداف خاصة، بالرغم من عدم وضوح أجندتهم السياسية، ويطلق عليهم غالباً اسم المجموعات المسلحة من غير الدول، في حين يستخدم آخرون اسم العناصر المتمردة أو المتمردين، وتختلف الفوعل العنيفة من غير الدول فيما بينها من حيث الأهداف السياسية ومدى وضوحها، حيث أن البعض من هذه الفواعل قد يسيطر على الأراضي وينشأوا ضمن هياكل إدارية موازية لهياكل الدولة أو عوضاً عنها، في حين أن البعض الآخر قد يعتمد على هياكل ضعيفة في سيطرتها على الأعضاء، فمنهم من يدعون أعضائهم للإنضمام إليهم إما بالقوة أو طوعية، كما يختلفون في غاياتهم في استهداف مناطق ريفية أوحضرية أو أهداف عسكرية أو مدنية[6].

الفرع الثاني: خصائص وفوارق الفواعل العنيفة من غير الدول

لقد أكد "فيل وليامز" في كتابه "الفواعل العنيفة من غير الدول والأمن الوطني الدولي" أن الفهم الوافي لهذا النمط من الفواعل يتطلب الوقوف عند العديد من الخصائص التي تميزه عن غيره من الفواعل والتي حصرها ضمن الآتي":

– هناك العديد من الفواعل العنيفة من غير الدول التي تمارس بحكم الأمر الواقع السيطرة على الإقليم، هذه الفواعل التي وصلت الى مستوى عالٍ من التنظيم في الدول، كبعض الأحزاب السياسية الموجودة في بعض الدول العربية، في حين أن هناك مجموعات وأحزاب أخرى تكون محدودة العناصر.

– إن الفواعل العنيفة من غير الدول فرض البعض منها السيطرة على جزءٍ من أراضي الدولة، وكما أنشأ هياكله الإدارية بالتوازي مع الدولة أو بدلاً منها، في حين أن البعض الآخر قد يعتمد على هيكل إدارة عنقودياً تتناقص فيه السيطرة والمراقبة على الأعضاء. وبالتالي هذا ما يميز يميز على سبيل المثال تنظيم "القاعدة" واستنساخاته المختلفة (كالقاعدة في أفغانستان، والقاعدة في الجزيرة العربية، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، والقاعدة في بلاد الشام والعراق).

– هناك بعض الجماعات التي تتخذ من الجبال والأرياف والصحارى معاقل لها، كالجماعات الإرهابية الموجودة في الجزائر، وهناك من يتخذ من المدن والحواضر مكاناً لنشاطاتهم وحياتهم (كجبهة النصرة والجيش الحر في سوريا مثلاً).

– هناك البعض من هذه الفواعل من يركزعلى مهاجمة الأهداف العسكرية في الدولة (كالجماعات المسلحة الموجودة في شمال سيناء المصرية)، وهناك البعض الآخر من الجماعات التي تتخذ من مهاجمة المدنيين هدفاً أساسياً لها بل وحتى إستراتيجياً (مثل الجماعات المسلحة في مينماروفي نيجيريا وذلك كنوع من التصفية العرقية).

---

[5] أحمد مصيلحى، التطور التاريخي للنزاعات المسلحة غير الدولية وحماية المدنيين، مقال حول كيف تطورت النزاعات المسلحة غير الدولية تاريخيا، دراسة في ضوء الإتفاقيات الدولية أو القانونية، الإمارات العربية المتحدة، 1 فبراير 2014.

[6] "Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges" DCAP، Geneva Call، 2015، Paper No. 5، pp. 6-8.

– هناك بعض الجماعات التي تضاهي في تكوينها أي جماعة إجتماعية تقليدية (رجال، ونساء، وأطفال)، في حين تتشكل جماعات أخرى من مقاتلين فقط.

– إن الفواعل العنيفة من غير الدول تتميز عن غيرها من حيث إعتماد القوة والجبر أو الطوعية في الانضمام[7].

ولكن هناك أيضاً بعض الخصائص والفوارق التي تتميز بها الفواعل العنيفة من غير الدول والتي من أهمها:

–قد تختلف هذه الفواعل في أهدافها عن الأهداف الأساسية التي تتبعها الدولة حيث قد يكون لديها أجندات إنسانية أو بيئية أو إقتصادية أو سياسية كما قد تسعى الى تحقيق تغييرات في السياسة الدولية أو حل النزاعات الإقليمية.

–بعض المنظمات الإرهابية والجماعات قد يكون لديها قدرة كبيرة في التأثير على السياسة الدولية والشؤون العالمية على الرغم من أنها ليست دولاً وقد تستخدم وسائل للتأثيرعلى الناس مثل الحملات الإعلامية أو النشاطات اللوبي لتحقيق أهدافها المرجوة.

–قد يكون لديها قوة عسكرية أو تستخدم هذه الفواعل العنف كوسيلة لتحقيق أهدافها حيث أن بعض المجموعات المسلحة غير الدولية تمتلك قدرات عسكرية قوية جداً.

–قد تختلف الفواعل العنيفة من غير الدول في الإلتزام بالقوانين الدولية والمعايير الإنسانية حيث قد تتجاوز القوانين الدولية وخصوصاً القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان وذلك في بعض الحالات.

المطلب الثاني: تصنيف الفواعل العنيفة من غير الدول في النظام الدولي

لكل نظام من الأنظمة في العالم خصائص يتميز بها عن غيره، ومن أهمها خصائص النظام الدولي في القرن الحادي والعشرين والذي يشمل خاصية اللاتجانس في فواعله، وبحيث أنه يوجد العديد من الوحدات الفاعلة المتنوعة في هيكلية هذا النظام، التي تأثر وتتأثر في بعضها البعض.

الفرع الأول: معايير تصنيف الفواعل العنيفة من غير الدول

تتنوع الفواعل العنيفة من غير الدول وذلك وفقاً لمعايير أهمها أولوية السيطرة على الإقليم أو الإستمرار في الوجود، والموارد والعضوية، والموارد والهوية. وبدايةً إن أولوية السيطرة على الإقليم والإستيلاء على إقليمٍ ما هو مؤشر نجاح لعددٍ من الفواعل العنيفة من غير الدول، حيث تعتبره جزءاً رئيسياً من إستراتيجيتها أو أهدافها. وقد يتعدى الأمر الى درجة الإعلان عن نشوء دولٍ جديدةٍ وذلك إنطلاقاً من سلطات الأمر الواقع (كجمهوريتي أرض الصومال وأبخازيا)، والتي غالباً ما تقتصر تعاملاتها السلمية على بعض منظمات حقوق الإنسان وبعض الدول ذات المصالح في الإقليم المعني[8].

أما بالنسبة الى الإستمرار في الوجود فقد يرى "ماكس جلاس" Max Glass[9]* أن العديد من الفواعل العنيفة من غير الدول لا تهدف الى قلب النظام وإنما قد تكتفي بالتسبب في إنعدام الأمن والاستقرار في الدولة أو لدى العدو الآخر. وما أشار إليه جلاس قد يكون بسبب محدودية الهدف أو نقص في الأسلحة والإمكانات. والجدير بالذكرأن بعض الفواعل على الرغم من عدم تمكنها في السيطرة على الإقليم، فإنها تصدر نشاطاتها عبر الحدود القومية وذلك من خلال نشر قواعدها وجلب موارد التعبئة وتجنيد الأعضاء، وجلب الأسلحة (مثال على ذلك حزب الرب للمقاومة في أوغندا والذي يمتد نشاطه الى الكونغو الديمقراطية وجمهورية وسط أفريقيا وجنوب السودان)[10].

---

[7] Ivan Briscoe، NOREF، Report May 2013، pp:3-5.

[8] Geneva Call & DCAF، Ibid، pp:8-9.

[9] *ماكس جلاس: كاتب ومنتج أفلام وكاتب سيناريو ومخرج في بولندا، ولد عام 1881 وتوفي عام 1965 في باريس، ويعتبر ماكس شخصية مهمة في عالم السينما والأدب.

[10] Geneva Call & DCAF،Ibid، pp:9.

كما أن الهوية والموارد هي طريقة أخرى لفهم الفواعل العنيفة من غير الدول والعمل على التمييز بين أنماطها، وهي أيضاً تفحص مدى ربطها بين الهوية والموارد في تنظيم أعضائها وتعبئتهم. وتتنوع الموارد بين موارد مادية ومعنوية وخدماتية تقدم للأعضاء، ويعمل جانب الهوية على تأسيس فكرة الولاء والإنتماء التي تحدد كيفية الحصول على الموارد وكميتها.

في حين أن الموارد العضوية فقد صنفها "جيريمي بيرنستاين" Jermy Bernstein*[11] حيث قال أن الفواعل العنيفة من غير الدول وفقاً للموارد والعضوية منطلقاً من أن كمية الموارد المتاحة في تشكيل الجماعة ونوعيتها تحددان أعضائها والمتعاطفين معها، فالفواعل التي توظف الموار الإجتماعية (المعتقدات، واللغة، والعرق، والثقافة، والإيديولوجيا) تستقطب أفراداً أكثر إلتزاماً بالإنتماء الى الجماعة (كحزب العمال الكردستاني)، وفي حين أن الجماعات التي توظف الموارد الإقتصادية (كالموارد الطبيعية، ونشاط مالي إجرامي، وتجارة غير شرعية)، مثل عصابات الجريمة المنظمة والقراصنة، التي تستقطب أعضاء محدودي الإلتزام بما يتوافق مع مصالحهم المادية القصيرة المدى (كالجبهة الثورية المتحدة في سيراليون، وقراصنة البحرفي الصومال)، وهناك من يجمع بعض الفواعل بين النمطين[12].

هناك رأي آخر يعتبر أن هناك ثلاث أمور أساسية يمكن أن يفهم من خلالها الفاعلين من غير الدول وما يميزهم عن غيرهم والتي هي: الإقليم، الهوية والمصادر، وطبيعة العلاقة مع المجتمع أوسع. فالإقليم: يعتبر هذا الرأي أن بعض الفاعلين من غير الدول يعمل بشكل علني في المحافل الدولية وله تمثيل في مختلف البلدان وفي حين يعمل الآخرون سراً وهذا ما نجده لدى الفواعل العنيفة كالتنظيمات الإرهابية.

أما بالنسبة للهوية والمصادر: فهي طريقة أخرى لفهم وتمييز الفاعلين من غير الدول والتي هي معرفة إلى أي مدى يعتمد هؤلاء الفاعلين على الهوية والموارد من أجل تنظيم وتعبئة أعضائها، وتشمل هذه الموارد على السلع المادية والموارد غير المادية أيضاً مثل إنشاء وإنتاج الهويات المادية والفردية والولاء للجماعة.

في حين أن العلاقة مع المجتمع الأوسع: فبالاضافة الى الديناميات الداخلية، لدى الفاعلين من غير الدول أيضاً تشمل روابط متعددة وتفاعل مع المنظمات والجهات الفاعلة الأخرى، ومن ثم فإن الديناميكية الثالثة التي تعرف بها الفاعلين من غير الدول تعني مستوى العلاقة مع المجتمع الأوسع، ففي حين تقوم بعض الفئات المهمشة (مثل الخلايا الإرهابية) بوضع معاييرها الخاصة ب "الملاءمة السلوكية"، حيث أن الفاعلين من غير الدول لا يعزلون ولا يستبعدون أنفسهم بل يسعون الى مراقبة وتنظيم السكان المحليين والعمل على متابعة الإتصالات الخارجية وأكثر من ذلك فهم لديهم المواقع الإلكترونية الخاصة بهم وهذا ما نشهده لدى هذه الخلايا الإرهابية العنيفة[13].

الفرع الثاني: أنواع الفاعلين من غير الدول

بشكلٍ عام إن أعداد الفاعلين المؤثرين في مجريات السياسة الدولية والعالمية تتسع لتشمل الفواعل التقليدية والفواعل من غير الدول. فالفواعل التقليدية تشمل الدول الوطنية ذات السيادة والمنظمات الحكومية الدولية التي تنشأها الدول وتكن أعضاء فيها حيث تقسم تلك المنظمات الى المنظمات الدولية الحكومية العالمية والإقليمية.

– المنظمات الدولية الحكومية العالمية فهي عبارة عن كيان ينشأ من خلال إطار قانون دولي يضم مجموعة من الدول وحيث يتكون أيضاً من الأجهزة والفروع ويتمتع بإدارة ذاتية مستقلة. يهدف هذا الكيان الى رعاية المصالح المشتركة للدول الأعضاء فيها. وإن كل

[11] جيريمي بيرنستاين: هو فيزيائي ومؤرخ وكاتب أمريكي، ولد عام 1929 في روتشستر في الولايات المتحدة، ويعرف بوضوح كتاباته للقارئ العادي حول القضايا الرئيسية في الفيزياء الحديثة، عمل في مجال الفيزياء وألف العديد من الكتب والمقالات.

[12] Ibid، Geneva Call & DCAF، pp:10-11.

[13] The Geneva Centre for the Democratic Control of Forces (DCAF) & Geneva Call، Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges DCAF Horizon 2015 Working Paper ، No:5، p:9-11. Available at: http://www.dcaf.ch/Publications/Armed-Non-State-Actors-Current-Trends-Future-Challenges

منظمة لها ميثاق أو قانون أساس يتضمن القواعد الأساسية والقانونية التي تحدد مبادئها وأهدافها وهيكلها التنموي وإختصاصاتها والسلطات الممنوحة لها واللازمة لتحقيق أهدافها ونظامها المالي وغيرها من القضايا والمسائل الضرورية لضمان سير عملها ومن أهم الأمثلة عبى هذه المنظمات هي عصبة الأمم والأمم المتحدة[14].

– المنظمات الدولية الإقليمية هي تعتبر شكل من أشكال التنظيم الدولي، والتي أقرها ميثاق الأمم المتحدة في قيام منظمات إقليمية تكون مهمتها معالجة الأمور التي تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الإقليمي، ومن الأمثلة على تلك المنظمات هي جامعة الدول العربية، رابطة جنوب شرق آسيا، والإتحاد الأوروبي وغيرها[15]. فأصبحنا نرى هناك العديد من المنظمات والجماعات السياسية والإيديولوجية والإنسانية ومنظمات عنفية أو إرهابية أو عصابات جرمية منظمة تنشط عبر الحدود، يطلق عليها بعض المختصين "القوى العابرة للقومية أو الفاعلين من غير الدول"، وإن هؤلاء الفاعلون لهم إختصاصات ومهام ووظائف تختلف عن وظائف الدول وإختصاصاتها[16].

ويشمل الفاعلين من غير الدول ما يأتي:

– المنظمات الدولية غير الحكومية: إن هذه المنظات تشمل تلك التي تعمل على مستوى دولي واسع لكن عضويتها خاصة ولست حكومية رسمية، فهي تعني كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة من عدة أشخاص ينتمون الى دول مختلفة لتحقيق أهداف لا تتوخى الربح. وإن هذه المنظمات لا تتكون من دول وإنما هي عبارة عن مجموعة من الأفراد والجماعات المختلفة والمتنوعة ذات إنتماء طوعي ولا تكون غايتها الربح.

– الشركات متعددة الجنسية: هي الشركات التي تقوم بممارسة نشاطها عبر الحدود في دول أجنبية متعددة تسمى الدول المضيفة، حيث لكل شركة من هذه الشركات أعمالها وإستراتيجياتها وسياساتها التي تصمم في مركزها الرئيسي الذي يتواجد في دول معينة تسمى الدولة الأم، وتعمل هذه الشركات بالتنسيق مع الشركة الأم التي يوجد فيها الإدارة والمركز الرئيسي، حيث تعتمد في أنشطتها على أسواق متعددة وواسعة وكما تكون إستراتيجيات يكون عملها ذات صبغة دولية وعالمية[17].

– حركات التحرر الوطني: هي أجهزة سياسية عسكرية في حالة كفاح ضد سيطرة إستعمارية أو عرقية في سبيل تحقيق السيادة المستلبة وإنتزاع الإستقلال من يد القوة الإستعمارية المحتلة، فهذا ما شهده العالم بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية من القرن الماضي، وإن الكثير من الدول المستعمرة سابقاً حصلت على إستقلالها بعد الكثير من نضالات التحرر في مقاومة الإستعمار في هذه الدول.

كما تجدر الإشارة الى أن القانون الدولي يعطي شرعية لأعمال المقاومة الوطنية أو التحرر الوطني ويضفي عليها المشروعية في حالتين اثنتين، في الحالة الأولى يكون إعتمادها كوسيلة لممارسة حق تقرير المصير، أما الحالة الثانية فهي لمقاومة الإحتلال والتخلص منه، ولا بد من الإشارة الى ضرورة التمييز القانوني بين الأعمال الإرهابية وبين أعمال المقاومة الوطنية[18].

– الجماعات الإرهابية: لقد ظهرت هذه الجماعات الإرهابية خلال العقود الأخيرة بوصفها فاعلين من غير الدول مع الكيانات الأخرى في العلاقات الدولية، حيث أخذت هذه الجماعات دوراً متنامياً في الساحة العالمية حيث ظهرت وتوسعت هذه المجموعات في البلدان أو الدول الهشة الضعيفة. إن الأخصائيين في العلاقات الدولية قد واجهوا صعوبة كبيرة في وضع تعريفٍ جامعٍ مانعٍ للجماعات الإرهابية

[14] أحمد محسن الخضر، حكمات الخضر، قضايا عالمية معاصرة، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 2017، ص:225.
[15] حيدر منصور مهدي كمونه، أثر أدوار الفاعلين من غير الدول على تأطير العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في القانون العام، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق، 2023، ص: 47.
[16] سعد الدين توفيق، العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، الطبعة الأولى، بغداد، 2011، ص:107.
[17] خليل حسين، المنظمات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2011، ص:797.
[18] هالة خالد حميد، ظاهرة الإرهاب وإنتهاكات حقوق إنسان بعد عام 2011، مجلة العلوم السياسية، العدد 54، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2018، ص:222.

وللإرهاب الدولي أيضاً، ويعود سبب ذلك الى تعدد الوسائل والسبل التي يعتمدها الإرهابيون في تنفيذ عملياتهم، لذلك تم وضع العديد من التعريفات في هذا المجال، من أهمها كان تعريف الفقيه "ولتر ويلكنسون"[19] Walter Wilkiuson*[20] الذي عرف الإرهاب بأنه "نتاج العنف المتطرف الذي يرتكب من أجل الوصول الى أهداف سياسية معينة يضحي من أجلها بكافة المعتقدات الإنسانية والأخلاقية"[21].

–الفاعل الفرد: لم يتفق الفقه الدولي على موقف محدد تجاه مركز الفرد، كان هناك فريقان هما "الفريق الوضعي" الذي رفض أن يعترف للفرد بالشخصية القانونية الدولية وإعتبار أن القانون الدولي ينظم العلاقات بين الدول فحسب والفريق الثاني هو "الفريق الواقعي" الذي يرى أن الفرد وحده أو بجانب الدولة يعتبر شخصاً من أشخاص القانون الدولي العام[22].

المبحث الثاني: المداخل النظرية لدراسة الفواعل العنيفة من غير الدول

إن التسارع في نشوء هذه الفواعل وتنامي نشاطاتها لا يقابله تسارع مماثل في تطوير الأطر النظرية التي تسمح بإستيعابها وبوصفها فواعل مؤثرة في العلاقات الدولية، كما يعد هذا النمط من الفاعلين هو الأقل إهتماماً من الناحية الأكاديمية النظرية وبخاصة إذا قمنا بمقارنة هذا النمط من النظريات مع الفاعلين من غير الدول من الجانب الإقتصادي[23].

المطلب الأول: نظريات الفاعلين من غير الدول في العلاقات الدولية

إن نظريات العلاقات الدولية تنقسم فيما بينها حول مكانة الدولة ومدى مشاركة الفاعلين من غير الدول في العلاقات الدوية، وحيث أن بعض الباحثين يعترفون بأن هذه الكيانات أدت الى تغييرات أساسية في السياسة العالمية، وكما يقول آخرون أن النظام الدولي يمكن التعامل معها باعتبارها علاقات بين الدول.

الفرع الاول: النظرية الواقعية

لقد كانت الواقعية هي النظرية السائدة في المجالين الأكاديمي والتطبيقي في حقل العلاقات الدولية، ومن ثم شهدت تطورات كبيرة في أواخر السبعينات من القرن العشرين جعلها تسمى بالواقعية الجديدة، وتمكنت هذه الواقعية الجديدة من توليد تقييم دقيق للقضايا الدولية. إن الفواعل من غير الدول التي ساد دورها في فترة هيمنة المنظور الواقعي على مجال التنظير في العلاقات الدولية وهو المنظور الذي تأسست إفتراضاته على محورية الدولة ومركزيتها وذلك كفاعل وحيد في العلاقات الدولية[24]. إن النظرية الواقعية أو النظرية المتمركزة حول الدولة هي النظرية التي تؤكد بأن الدولة هي الوحدة الأساسية وإن لم تكن هي الوحدة الوحيدة في العلاقات الدولية، وهذا بالرغم ما عداها من منظمات وشركات ومؤسسات وأفراد لا تلعب إلا دوراً هامشياً وثانوياً[25]. لقد عرف "بيتر ويلتس" Peter Willets*[26] الواقعية

---

[19] عبدالله عاشوري، فواعل السياسة العامة العالمية وإنعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج خضر، الجزائر، 2014، ص:47-48.

[20] ولتر ويلكنسون: هو واحد من أشهر الفلاسفة والكتاب في عصر النهضة والروشنية في فرنسا، كتب في مواضيع متنوعة بما في ذلك الدين والحرية الدينية والحرية في التعبير والفلسفة.

[21] سعد الدين توفيق، العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، الطبعة الاولى، بغاد، 2011، ص:119.

[22] جوزيف أسناي، مستقبل القوة، ترجمة: أحمد عبد الحميد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص:452.

[23] إيمان رجب، "القوة المنافسة:مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية"، السياسة الدولية، العدد 192، نيسان 2013، المجلد 48، ص:13.

[24] خالد حنفي علي، ما بعد الدولة: متطابات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول"، في ملحق إتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد 192، نيسان 2013، المجلد48، ص:4.

[25] حسن حاج علي، المداخل والتوجهات الجديدة في دراسة العلاقات الدولية، "مجلة أفكار جديدة" فصلية تصدر عن هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، العدد 9، نيسان 2004، ص:171.

[26] بيتر ويلتس: مؤلف أسترالي ولد في 7 نوفمبر عام 1951 في ملبورن أستراليا، ويعتبر كتاب "مدخل الى فهم تسوية الصراعات" من أبرز كتبه النظرية التي تناولت الصراعات الدولية وقضية تسوية الصراعات تحديداً.

بأنها "النهج الذي يقوم بتحليل العلاقات الدولية كافة مثل العلاقة بين الدول التي تسعى وراء السلطة، ولا يمكن أن تشمل الاقعية العناصر الفاعلة من غيرالدول في هذا التحليل"[27].

إن هذه النظرية تقوم على ثلاثة فرضيات أساسية هي:

- الفرضية الأولى تقوم على مركزية الدولة ، حيث أن الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسية والمهمة فقط في السياسة العالمية.
- الفرضية الثانية هي افتراض العقلانية، حيث يتم تحليل الدول كما لو كانت الفاعل الوحيد والرشيد.
- الفرضية الثالثة هي إفتراض القوة، حيث تبحث الدول في المقام الأول عن القوة وفي معظم الأحيان عن القوة العسكرية، وكلا القوتين باعتبارهما وسيلة وغاية في حد ذاتهما.

لقد تعرضت هذه النظرية الى النقد الجوهري حيث أنها تعاني من صعوبة كبيرة في تفسير الجهات الفاعلة التي لم يتم تحديدها على أنها دول والتي لها تأثير، مرة واحدة على السياسة الداخلية للدولة التي تعمل فيها وللمرة الثانية على العلاقات الخارجية للدول الأخرى في المنطقة[28].

ومن بعد ذلك تزايدت الإنتقادات بسبب الزيادة في الفاعلين الإرهابيين غير التابعين للدول بشكل عام وبعد أحداث 11 سبتمبر على وجه الخصوص. إن الناقدين لهذه النظرية قالوا أن الحجة الرئيسية أن هذا النهج لا يمكن أن يفسر عواقب الهجمات الإرهابية على السياسة العالمية وخيارات الدول كفاعل أساسي، ومن هنا ظهر سؤال كبير حول قدرة تفسير النهج الواقعي للحالة التي تعلن فيها القوة العظمى الوحيدى في العالم الحرب على كيان مجرد مثل الإرهاب[29].

إن هذه النظرية قد تجاهلت القوى الفاعلة من غير الدول وذلك على المستوى العالمي بزعم أن الدول فقط هي التي تملك القدرات العسكرية والسياسية لشن الحرب أو التهديد باللجوء إليها، بالرغم من أن السلوك الدولي لتلك القوى قد يكون أعنف من السلوك الدولي لكثير من الدول[30]. وإن الواقعية تقول أن تلك القوى لا تمثل تهديداً لسلطة الدولة القومية، حيث يقال أن ما تسعى إليه هذه المنظمات في العديدمن الحالات هو التأثير على الدول من أجل المحافظة على تعهداتها أو المواءمة بشكلٍ أكبر مع المعايير الدولية. ووفقاً لهذه النظرية فإن هذه المنظمات لا تعمل من أجل أن تحل محل الدولة، ولكن من أجل أن تجعلها تعمل[31].

لقد فسرت الواقعية أفعال المدافع عن فكرة الدولة الرئيسة في العالم والتي هي الولايات المتحدة الأمريكية وفسرت ردها على الهجمات، ولكن النظرية الواقعية هي محدودة بإفتراضها وجود حالة موضوعية دائمة من الفوضى، وتكون الدول هي الجهات الفاعلة الرئيسة[32]. ومن ثم أتى "ستيف سميث" Steve Smith*[33] وعقب على هذه القضية بالقول" مهما كانت القوة التفسيرية للنظرية الواقعية فإنها لم

---

[27] بيتر ويلتس،الأطراف المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية، في: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص:598.

[28] Carmit Valensi، Non-State Actors: A Theoretical Limitation in a Changing Middle East، Military and Strategic Affairs، Vol. 7، No. 1، March 2015، P. 65
At: http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/MASA7-1Eng_FINAL03294027.PDF.

[29] Marc Lynch، Al-Qaeda's Constructivist Turn، Praeger Security International، 2006،
At: http://www.marclynch.com/2006/01/17/al-qaedas-constructivist-turn.

[30] أحمد علي سالم، القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 20، خريف 2008، ص:132.

[31] مروى محمد فكري، أثر التحولات العالمية على الدولة القومية، رسالة ماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004، ص:63.

[32] كارين فيرك، البنائية، في: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2016، ص:456-457.

[33] ستيف سميث: عالم سياسة بريطاني، يعمل كأستاذ في السياسة الدولية في جامعة إكستر وجامعة إيست أنجليا وجامعة أبيريستويث، يركث في أبحاثه على مجالات العلاقات الدولية والعولمة، ويعتبر كتابه "عولمة السياسة العالمية" الذي قام بتأليفه مع "جون بيليس" من أهم الكتب في هذا المجال.

تثبت جدارة في التعامل مع بروز العناصر الفاعلة من غير الدول، والحركات الإجتماعية، والعمليات المتسعة بشكل جذري، وما شابه ذلك من حركات، ومن هنا ظهرت الحاجة الى وجود مقاربات جديدة لتفسير هذه الأجزاء من السياسة الدولية، وحتى لو بقيت هذه النظرية قادرة على التعامل مع جوانب سياسة القوة[34].

في السنوات الأخيرة حصلت الجماعات الإرهابية على إهتمامٍ كبيرٍ بصفتها طرفاً مهماً على المستوى الدولي، وقد كرس العديد من المنظرين في مجال العلاقات الدولية جهودهم فيما يخص هذا الموضوع، أما بالنسبة للواقعيين الجدد فقد إتفقوا بالإجماع على أن الجماعات الإرهابية ليست هي الفاعل الرئيسي في الساحة الدولية، لأنها غير قادرة على تغيير هيكل النظام الدولي أو مواجهة مكانة الدولة وقوتها[35].

الفرع الثاني: النظرية الليبرالية ونظرية البناء الإجتماعي

إن النظرية الليبرالية تشبه عالم العلاقات عبر القومية بالإعتماد المتبادل والمتشابك، وتوسع الفاعل الدولي ليشمل كل من يؤثر على القيم والمصالح خارج الحدود. وترى هذه النظرية أن الفاعلين الأساسيين في العلاقات الدولية الى جانب الدول هم الأفراد والجماعات الخاصة، التي تتميز بأنهم فاعلين عقلانيين ومنظمين، يجمعهم الفعل الجماعي نحو تحقيق مصالح مختلفة ويقيدها بعض القيود المادية والقيم المتضاربة وتختلف في درجة ونوعية النفوذ الإجتماعي[36].

إن "روبرت كيوهين" Robert Kohn*[37] و "جوزيف ناي" Joseph Nye*[38] دعوا الى إعادة النظر في مركزية الدولة لأنها فشلت في التعرف على أهمية الفاعلين من غير الدول. وحددوا مجموعة من التفاعلات التي ليست تفاعلات من الدول فقط، وكما عرفوها أنها: "حركة الأشياء المادية أو المعنوية عبر حدود الدولة عندما يكون فاعل واحد على الأقل، ليس وكيلاً للحكومة".

إن الليبرالية تهتم بما يتجاوزالسلوك الإقتصادي للفاعلين لتركز على مستويات مختلفة من الفعل والفاعلين كالحركات الدينية وحركات التحرر الوطني وغيرها التي تتصرف وتتفاعل وتتحرك على المستوى الدولي كأطراف مستقلة وليس فقط كأدوات للسياسات الخارجية للدول[39].

لقد إعترف أنصار نهج الليبرالية الجديدة بأهمية الفاعلين من غير الدول، ولكنهم يميلون أكثر الى تفسير مصالح الفاعلين من الناحية الإقتصادية، مع إشارة قليلة أو معدومة الى الإعتبارات العسكرية والأمنية، ومن خلال هذه الطريقة هم يفتقدون الى القدرة على مناقشة المنظمات غير الحكومية التي تعمل اليوم في النظام الدولي وفي الشرق الأوسط والتي لا تحركها بالضرورة المصلحة الإقتصادية أو الإجتماعية.

إن المنظور الليبرالي يركز على العلاقة بين الدولة والمجتمع وأثرهما على السياسة العالمية، وكما يركز على ثلاثة فرضيات أساسية هي[40]:

---

34 ستيف سميث، مقاربات جديدة للنظرية الدولية، مرجع سابق، ص:352.

35 أنور محمد فرج، نظرية الواقعية الجديدة والجماعات الإرهابية، دراسة مقارنة للقدرة التوصيفية والتفسيرية للنظرية، جامعة السليمانية، مركز الدراسات المستقبلية، يوليو 16 2020.

36 زانا كريم نجم، الفاعلون من غير الدول ودورهم في السياسة العالمية: إقليم كوردستان العراق نموذجاً، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية والإدارية بجامعة جةرمو، إقليم كوردستان العراق، 2016، ص:71.

37 روبرت كيوهين: عالم سياسة أمريكي يعمل في مجال العلاقات الدولية والإقتصاد السياسي الدولي، ويعتبر من الشخصيات المؤثرة في دراسة العلاقات الدولية والتفاعلات بين الدول والمؤسسات الدولية.

38 جوزيف ناي: عالم سياسة أمريكي وأستاذ في العلوم السياسية، أسس مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية وإشتهر بإبتكار مصطلحي "القوة الناعمة" و"القوة الذكية".

39 يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت، 2013، ص:59-60.

40 أندري مورافيسك، الإتحادية والسلام: منظور ليبرالي بنيوي، ترجمة: عادل زقاغ، منتديات بوابة العرب.

- الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني والدولي الذين يشكلون الفاعلين الأساسيين في السياسة الدولية.
- كل المؤسسات السياسية وبما فيها الدولة تمثل مصالح بعضها وليس كل أطراف المجتمع الخاضع لحكمها.
- سلوك الدولة الذي يعتبر محدداً لمستويات النزاع والتعاون الدولي الذي يعكس طبيعة مقاصد الدولة وخياراتها.

أما نظرية البناء الإجتماعي فهي ليست نهجاً متميزاً في العلوم السياسية، ومكانتها تكمن في أنها نظرية إجتماعية واسعة. وإن هذا النهج يعطي مكاناً مركزياً للأفكار في هيكلة الحياة الإجتماعية، وترى هذه النظرية بأن الفاعلين الدوليين يحملون هويات متميزة وينتمون الى قيم وثقافات إجتماعية، الذين يعبرون من خلالها عن مواقعهم ومصالحهم. ولكن "ألكسندر ويندت" Alexender Wendt*[41] هو لم يكن أول من كتب عن هذه النظرية وإنما كان مؤسس لهذا النهج، وهو يتبنى ثلاثة مصطلحات رئيسية هي: الهويات التي تحدد هوية الفاعلين، والمعايير التي تعرف بأنها التوقعات المشتركة بشأن السلوك السليم لهوية الفاعل، والمصالح من خلال ما يريد الفاعلون تحقيقه[42].

يركز "ألكسندر ويندت" على أهمية منظومة الدول في سياق تحليله للعلاقات الدولية، وكما يقول: "ومع أننا قد لا نستطيع أن نفهم السياسة العالمية بشكلٍ كاملٍ إلا إذا فهمنا منظومة الدول، فإن ذلك لا يعني أن السياسة العالمية ومنظومة الدول أمران مترادفان أو حتى أن الدول أكثر أهمية من فاعلين دوليين آخرين، فكثير من الأمور تدخل تحت عنوان العلاقات الدولية، ومنظونة الدول وهي فقط أحد هذه الأمور"[43].

من هنا فإن النظرية البنائية هي نظرية هيكلية للنظام الدولي والتي تعتمد على الإدعاءات الجوهرية الآتية[44]:

1 – إن الدول هي الفواعل الأساسية للتحليل في نظرية السياسة الدولية.

2 – إن الهياكل في نظام الدول هي وهمية وجماعية مشتركة أكثر من كونها مادية.

3 – إن مصالح وهويات الدول في جانبها الأهم يتم صنعها وبناءها بواسطة هذه الهياكل الإجتماعية، وذلك أكثر من ومنها مسلمات خارجية المنشأ أتت إلى النظام بواسطة الطبيعة الإنسانية أو السياسة الداخلية.

وكما تشير هذه النظرية إلى ضرورة عدم الدمج بين أهمية منظومة الدول والنظرية الواقعية في الوصف والتحليل، وقال "ويندت" أن " التركيز على منظومة الدول كنقطة إنطلاق لنا هو وصف للعالم، كأن نقول: أننا مهتمون بالمنظومة الشمسية فليست منظومة الدول شرحاً بحد ذاته، فكما أن هناك نظريات متنافسة حول المنظومة الشمسية (نظريات بطيموس، نظريات كوبرنيكية)، فإنه أيضاً من الممكن أن تكون هناك نظريات متنافسة حول منظومة الدول، والواقعية هي إحدى هذه النظريات"[45].

---

[41] ألكسندر ويندت: هو عالم سياسة وأستاذ جامعي من الولايات المتحدة وألمانيا، يعتبر واحداً من أكثر النظريين تأثيراً في نهج البناء الإجتماعي لدراسة العلاقات الدولية، نظريته الرئيسية في السياسة الدولية تتمثل في تطوير نظرية النظام الدولي بإعتبارها "بناءً إجتماعياً".

[42] Alexander Wendt، Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics، International Organization، 46، N0.2، 1992، PP.391-425.

[43] ألكسندر وندت، النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: عبدالله جبر صالح العتيبي، النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود، الرياض، 2006، ص:274.

[44] Alexander Wendt، Collective Identify Formation and the International State، American Political Science Review، Vol.88، No.2، June 1994، p.385.

[45] ألكسندر وندت، النظرية الإجتماعية للسياسةالدولية، مصدر سابق، ص:274.

المطلب الثاني: عوامل انتشار الفواعل العنيفة من غير الدول

لقد كان لإنتشار هذه الفواعل العنيفة العديد من الأسباب والتحولات السياسية التي أسهمت في تشتت القوة وإنتقالها من الدول الوطنية إلى فواعل أخرى ظهرت جراء هذه التحولات ومن أهمها كان إنتهاء الحرب الباردة وظهور دوافع سياسية وإقتصادية مهمة، ولكن هذا لا يعني بالضرورة إنتهاء دور الدولة، وإنما يعني أنه إعادة لتوزيع الأدوار والوظائف بين الدولة وبين هذه الفواعل تماشياً مع التحولات الجديدة.

الفرع الأول: الدوافع السياسية والإقتصادية لظهور هذه الفواعل

إن الدوافع والأسباب السياسية والإقتصادية التي أدت الى ظهور الفواعل العنيفة في العلاقات الدولية هي متعددة ومتشعبة ولكن لا بد من الإشارة إليها لتبيان مدى أهميتها. وهذا يعود الى التحولات المتسارعة في المجتمع الدولي التي أدت الى المطالبة في إستبدال نموذج "السياسة الدولية" بنموذج جديد هو "السياسة العالمية" ولعل السبب الأبرز الذي أدى الى ذلك هو تزايد مستوى التهديدات والمخاطر العالمية المتنوعة التي لم يعد للدول القدرة بشكلٍ فرديٍ على مواجهتها.

بالتالي فإن أهم الدوافع السياسية التي أدت الى ظهور هذه الفواعل العنيفة من غير الدول وتراجع دور الدولة بشكلٍ أساسيٍ هو إنتهاء الحرب الباردة[46]. حيث شكلت هذه الحرب مرحلةً جديدةً لإعادة صياغة النظام العالمي وفق رؤى جديدة مختلفة تماماً عن السابق. فخلال الأحادية القطبية ووجود منافس حقيقي للولايات المتحدة التي أصبحت القطب الأوحد عالمياً لفترة من الزمن، والتي كانت هي السبب الأساسي في إنهيار المعسكر الإشتراكي الأمر الذي شكل فراغاً كبيراً في الساحة الدولية، وكما أدى هذا الإنهيار الى إنتصار المعسكر الليبرالي ودعاة الإقتصاد الحر وزاد من تمكين الفواعل العنيفة من غير الدول وغيرها من الفواعل، ويعد "ميلنون فريدمان" و "فرانسيس فوكوياما" هم من أبرز الرواد في هذا الإتجاه، حيث قالوا أن هناك مرحلة جديدة يدخلها العالم.

ومن ثم ظهر التعبير الإيديولوجي الثاني والذي هو فكر المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الذين دعوا الى الحفاظ على التفوق الأميركي وإيجاد التبرير لكل السياسات الأميركية التي لا تتماشى مع القوانين الدولية، والحفاظ على كل ما يمثل المصلحة الأميركية في الوقت ذاته، مثل التدخل لتغيير الأنظمة المعادية للولايات المتحدة أو العمل للضغط عليها، مثل إحتلال أفغانستان والعراق وتبني برامج لنشر الديمقراطية في الدول النامية والحرب على الإرهاب وغيرها. وبالتالي سببت هذه السياسات في إضعاف دور الدولة ومركزيتها عن طريق طريقتين أساسيتين هما: إطلاق يد قوى محلية والعمل على تمكينها والتوسع في فكرتي الحرب الإستباقية والحرب الوقائية.

وكما أكد الفقيه "تشومسكي" Chomsky*[47] أن الدول تفشل لأسباب خارجية وليست داخلية في الكثير من الحيان، حيث تقوم هذه الجهات بتغذية الصراعات الداخلية الإثنية أو غيرها، وهذا ما يساعد ويخدم سياسات هذه الدول وأهدافها، كما هو حاصل اليوم في العديد من الدول النامية.

وهناك عدد من المختصين في العلاقات الدولية تحدثوا عن مسببات أخرى لتراجع دور الدولة ومنها: تحدي الفواعل الداخليين الذين يظهرون حين تضعف الدولة فينافسونها على سلطانها وتقوم هذه الفواعل بأنشطة لا يمكن أن تكون مقبولة أو مسموح بها إلا في حالة عجز الدولة عن القيام بوظائفها الأساسية، وهناك أيضاً التحديات الخارجية لسيادتها التي تتمثل بالتدخلات الدولية وذلك بحجة حماية الأقليات أو الحفاظ على حقوق الإنسان كما يدّعون[48].

---

[46] وائل محمد إسماعيل، التغييرفي النظام الدولي، منشورات مكتبة السنهوري، الطبعة الأولى، بغداد، 2016، ص94.

[47] تشومسكي: هو عالم لغويات أمريكي ومنظر سياسي وناشط، يعتبر واحداً من أبرز الشخصيات الفكرية في العالم، وقد أثر بشكل كبير في مجالات متعددة مثل اللسانيات والفلسفة والسياسة.

[48] أسامة السعيدي، الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة بعد الحرب الباردة، دار ومكتبة البصائر، الطبعة الأولى، بيروت، 2011، ص:76.

إن مرحلة الحرب الباردة قد أثرت في المنظمة الدولية كثيرا وخصوصاً على الصراع بين القطبين وتداعياتها في الساحة الدولية، وشكلت سياسة الإستقطاب وإنقسام العالم الى معسكر شرقي وغربي ووجود مناطق نفوذ وهذا ما أدى الى إضعاف دور الأمم المتحدة والنهوض بمهامها الأساسية. فالأمم المتحدة أصبحت في أغلب الأحيان تتجه في رغباتها وقراراتها الى الولايات المتحدة، ويمكن القول أيضاً أن الأمين العام لهذه المنظمة يتماشى مع رغبات الدول الخمس الكبار[49].

أما بالنسبة للدوافع الإقتصادية التي كانت أيضاً من الأسباب لظهور الفواعل العنيفة من غير الدول فهي تعود الى التطور التكنولوجي التي كانت تطمح له الحكومات للوصول الى النموّ الإقتصادي السريع، إذ لم تعد قادرة على إبقاء حدودها مغلقة بوجه تدفق البضائع والمعلومات، وحتى القوى الكبرى تخضع لنفس التأثير بما فيها الولايات المتحدة. إن أحد إهم أسباب هذه الظواهر وعواقبها هو أن طبيعة القوة في النظام الدولي قد شهدت تحولاً كبيراً في منتصف القرن العشرين، وهذه التغييرات في أساليب السلطة لها آثار مهمة على فن الحكم المعاصر، ويتوجب على رجال الدولة أن يدركوا هذا التحول في السلطة وأن يعيدوا تقييم إستراتيجياتهم لتطوير مجموعة من المناهج المتّبعة في النّظام الدّوليّ المعاصر[50].

في أغلب الأحيان تظهر الدّول إتّفاقاً عامّاً على المبادئ الأساسيّة، وفي حين أن هناك بعض الدّول الأخرى التي تجادل بأنّ التطوّرات في الإقتصاد والتّكنولوجيا والإتّصالات ستجعل من الدّول ذات أهميّة أقلّ، وفي القرن العشرين كانت عمليّات تقرير المصر والإنفصال تعني زيادة عدد الدّول وإنخفاض حجمها، في حين أصبحت الشّركات العالميّة منّمة ومندمجة بشكلٍ متزايدٍ عبر الحدود الوطنيّة لتجذب فرض الضّرائب عليها من قبل الحكومات الوطنيّة[51].

الفرع الثاني: تأثير الفواعل العنيفة على الخصائص السيادية للدولة

إن تأثير الفواعل العنيفة على الخصائص السيادية للدولة متفاوتة وذلك يعود الى السياق وحسب الظروف المحيطة بها، ولتوضيح كيفية تأثير هذه الفواعل لا بد من التنويه الى ماهية الخصائص السيادية للدولة التي تشمل القدرة على تحديد سياستها الداخلية والخارجية والحفاظ على أمنها وإستقلالها والسيطرة على أراضيها ومواردها وتشكيل مؤسساتها الحكومية، وحيث يتفرع عن هذه الخصائص خمسة أمور أساسية والتي هي: أن سيادة الدولة هي مطلقة وهذا يعني سلطة الدولة هي العليا ولا يكون في داخل الدولة ولا في خارجها هيئة أخرى تكون سلطتها أعلى من سلطة الدولة، إلا أن هذه الخاصية الرئيسية للسيادة تكون محدودة بجملة من القوانين وحفظ الحريات والحقوق الإنسانية كي لا يكون هناك إستبداد في الداخل، وأما السيادة الشاملة هي السيادة التي تطبق على كل المواطنين في الدولة ولا تكون هناك إستثناءات إلا بحدود ما يكفله القانون أو العرف الدولي مثل تمتع السفارات والدبلوماسيين التابعين لدول أخرى ببعض الإمتيازات، وهناك أيضاً السيادة التي لا يتنازل عنها حيث لا تستطيع الدولة أن تتنازل عن سيادتها وإنها إن قامت بفعل ذلك فإنها تقوم بهدم نفسها، فالدولة والسيادة هما متلازمتان ومتكاملتان.

أما دوام السيادة فهي تتعلق بإستمرار الدولة وتنتهي بنهايتها ويقصد بذلك إذا إنقطعت السيادة كان ذلك معناه إنحلال وسقوط الدولة وإذا إندثرت الدولة فهذا يعني إختفاء السيادة. وأخيرا فإن آخرخاصيّة هي عدم تجزئة الدولة، فالسيادة هي كاملة لا يمكن تفصيلها والدولة الواحدة لا تكون فيها إلا سيادة واحدة[52].

---

[49] محمد خالد الشكر، صناعة القرار الدولي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2011، ص:161.

[50] عزت السيد احمد، آفاق التغير الإجتماعي والقيمي، الثورة العلمية والمعلوماتية والتغير الرقمي، دار الفكر الفلسفي، الطبعة الأولى، دمشق، 2005، ص:84.

[51] منعم صاحي العمار، نحو نهج جديد لمكافحة الإرهاب، مجلة قضايا سياسية، المجلد 15، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 1، بغداد، 2009، ص:7.

[52] هديل العتوم، خصائص سيادة الدولة في علم الإجتماع السياسي، مقالة، اي عربي، 10 يونيو 2021.

وبالتالي هناك العديد من النظريات والأطر المفاهيمية التي تسعى لفهم تأثير الفواعل العنيفة من غير الدول على الخصائص السيادية للدولة والتي من أهمها: نظرية القوة الناعمة والقوة الصلبة. إن القوة الناعمة هي القدرة على الحصول على ما تريد عن طريق الجاذبية بدلاً من الإرغام أو دفع الأموال وهي تنشأ من جاذبية بلدٍ ما مثل السياسية وسياساته ولقد كان لدى أميركا الكثير من القوى الناعمة منذ زمنٍ طويلٍ، وكما قال الجنرال "**ويسلي كلارك**" **Wesley Clar;**[53]* فإن القوة الناعمة "قد أعطتنا تأثيراً أبعد بكثير من الحافة الصلبة لسياسات ميزان القوى التقليدية" ولكن الجاذبية يمكن أن تتقلب الى نفور إذا تصرفنا بغطرسة ودمرنا الرسالة الحقيقية لقيمنا الأعمق[54].

وإن القوة الصلبة إرتبط مفهومها بالنظرية الواقعية في حقل العلاقات الدولية حيث تعتمد في إتجاهاتها على مفهوم القوة كمحدد رئيسي لفهم سلوك الدول لأن فوضوية النظام الدولي تضع الدول أمام المعضلة الأمنية، فتتجه الدول الى تعظيم قوتها إما بالزيادة النسبية في القوة بغية التوق على خصومها (الواقعية الهجومية) أو بالحفاظ على وضعها الراهن الذي يضمن لها التوازن في القوة مع غيرها من الدول بالنظام الدولي (الواقعية الدفاعية) من خلال بناء تحالفات وتطوير آليات التعاون الدولي، ويرى الواقعيون بأن القوة وسيلة بينما الغاية منها تحقيق الأمن والبقاء. ومن ثم تطور مفهوم القوة مع المدرسة الواقعية وتبلور معها مفهوم القوة الصلبة التي ترتكز على الأداة العسكرية كمحور أساسي لها وتعتمد على الإكراه والتأثير بالتهديد والضغط، ولكن الإتجاهات الواقعية الحديثة أضافت محددات أخرى للقوة كالإقتصاد والثروة.

من هنا يتوضح لنا أن تأثير الفواعل العنيفة على الخصائص السيادية للدولة يمكن أن يكون كبيراً على سيادة الدولة، حيث أنه يشكل تهديداً أمنياً لأمن الدولة ويمكن أن يؤدي الى تفويض سيادتها وهذا يظهر لدينا من خلال الهجمات العسكرية أو الإرهابية من قبل هذه الفواعل التي يمكن ان تهدد الأمن القومي للدولة وكما أن تأثرها يمكن أن يكون مباشراً على السيادة حيث يتعارض مع قدرة الدولة على حماية حدودها ومواطنيها وكما يؤثر إقتصادياً على الدولة. فقد تستخدم هذه الفواعل العنيفة العقوبات الإقتصادية أو الحظر التجاري أو الهجمات السيرانية للتأثير على الإقتصاد الوطني للدولة ويمكن أن تؤدي الى تقويض الإستقلالية الإقتصادية والقدرة على إتخاذ قرارات مستقلة، وتؤثر أيضاً سياسياً حيث يمكن أن تستغل هذه الفواعل العنيفة من غير الدول الأزمات الداخلية لتقويض الحكومة والسلطة ويكون لديها تأثير على القرارات السياسية والتوجهات الخارجية للدولة.

أما بالنسبة لتأثير هذه الفواعل الثقافي والإجتماعي فقد تؤثر على الهوية الوطنية والقيم الثقافية للدولة والى تقويض الوحدة الوطنية والإنتماء وكما تؤثر على العلاقات الدولية من خلال تصاعد العنف الذي يؤدي الى تدهور العلاقات مع الدول الأخرى ويمكن أن ينتج عنها تقييد قدرة الدولة على التفاوض والتعاون مع الآخرين.

الخاتمة:

إنطلاقاً من كلّ ما تقدم، إن الفواعل العنيفة من غير الدول لم تعد ظاهرة عابرة أو هامشية في النظام الدولي، بل أصبحت مؤثراً يفرض نفسه على معادلات الأمن والسيادة في العلاقات الدولية. وقد أظهر التحليل أن صعود هذه الفواعل يرتبط بتراجع دور الدولة الوطنية، وضعف مؤسساتها، وتداخل العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية. كما كشفت المقاربات النظرية المختلفة عن محدودية التفسيرات الأحادية في فهم هذه الظاهرة المعقّدة. ويعكس الإهتمام الأكاديمي المتزايد بهذه الظاهرة حجم تأثيرها المتنامي على الأمن

[53] *ويسلي كلارك: سياسي وعسكري أمريكي، ولد في شيكاغو، تولى منصب القائد الأعلى للحلفاء في أوروبا من يوليو 1997 حتى مايو 2000، وكان قائداً سابقاً لقوات حلف شمال الأطلسي، ويعتبر من الشخصيات البارزة في الجيش الأمريكي وقد حصل على العديد من الجوائز والتكريمات.

[54] جوزيف س.ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السيادة الدولية، إمتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى، 2007، ص:12-13.

الدولي والإستقرار الإقليمي، ومن ثم تظلّ دراسة الفواعل العنيفة من غير الدول مدخلاً أساسياً لتحليل تحولات النظام الدولي في مرحلته الراهنة.

ومن خلال هذه الدراسة، توصلنا الى مجموعة من النتائج، وهي تتمثل فيما يلي:

- إن الفواعل العنيفة من غير الدول أضحت جزءاً فاعلاً من بنية النظام الدولي، وتمارس تأثيراً ملموساً في تفاعلاته الأمنية والسياسية.
- إن هشاشة الدولة الوطنية وضعف مؤسساتها يمثّلان البيئة الحاضنة الأساسية لظهور هذه الفواعل وتوسّع نفوذها.
- تفسير ظاهرة الفواعل العنيفة من غير الدول يتطلّب تجاوز المقاربات النظرية الأحادية وإعتماد مقاربة تفسيرية تكاملية.
- تحوّل أنماط الصراع المعاصر نحو أشكال غير تقليدية، بفعل الدور المتنامي للفواعل العنيفة من غير الدول.
- إن المنظومة القانونية والآليات الدولية القائمة لا تزال محدودة الفعالية في مواجهة التحديات التي تفرضها هذه الفواعل.

وبناء على هذه النتائج، نُقدّم التوصيات التالية:

- تعزيز قدرات الدولة الوطنية ومؤسساتها الأمنية والقانونية بما يضمن إستعادة إحتكارها للعنف المشروع والحد من الفراغات السلطوية.
- تطوير أطر قانونية دولية أكثر وضوحاً ومرونة للتعامل مع الفواعل العنيفة من غير الدول، بما يراعي طبيعة الصراعات غير المتماثلة.
- تعزيز التنسيق والتعاون الدولي والإقليمي في مجال مكافحة الفواعل العنيفة من غير الدول، ولا سيما في تبادل المعلومات والخبرات الفنية.
- معالجة الجذور السياسية والإقتصادية والإجتماعية التي تسهم في نشوء هذه الفواعل، عبر سياسات تنموية شاملة والحد من التهميش والإقصاء.
- دعم دور المنظمات الدولية والإقليمية في الوقاية من النزاعات وبناء السلام في الدول الهشة والمعرّضة لنشاط الفواعل العنيفة.
- تشجيع البحث الأكاديمي المتخصص وتطوير الدراسات المقارنة لفهم ديناميات الفواعل العنيفة من غير الدول وآثارها المستقبلية على النظام الدولي.

لذا ما هي طبيعة التحوّل الذي يُحدثه صعود الفواعل الفواعل العنيفو من غير الدول في بنية النظام الدولي، ومدى إستدامته مستقبلاً؟

المراجع:

أحمد، عزت السيد. (2005). آفاق التغير الإجتماعي والقيمي، الثورة العلمية والمعلوماتية والتغير الرقمي، دار الفكر الفلسفي، الطبعة الأولى، دمشق.

إسماعيل، وائل محمد. (2016). التغييرفي النظام الدولي، منشورات مكتبة السنهوري، الطبعة الأولى، بغداد.

أسناي، جوزيف. (2006). مستقبل القوة، ترجمة: أحمد عبد الحميد، المركز القومي للترجمة، الطبعة الأولى، القاهرة.

جوزيف س.ناي، (2007). القوة الناعمة وسيلة النجاح في السيادة الدولية، إمتياز التوزيع شركة مكتبة العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى.

حسين، خليل. (2011). المنظمات الدولية النظرية والواقع، الأشخاص والقضايا، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.

الخضر، أحمد محسن. (2017). حكمات الخضر، قضايا عالمية معاصرة، منشورات جامعة دمشق، دمشق.

توفيق، سعد الدين. (2011). العلاقات الدولية، المكتبة القانونية، الطبعة الاولى، بغداد.

السعيدي، أسامة. (2011). الولايات المتحدة الأمريكية والأمم المتحدة بعد الحرب الباردة، دار ومكتبة البصائر، الطبعة الأولى، بيروت.
الشكر، محمد خالد. (2011). صناعة القرار الدولي، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق.

الصواني، يوسف محمد. (2013). نظريات في العلاقات الدولية، منتدى المعارف، بيروت.

مورافيسك، أندري. الإتحادية والسلام: منظور ليبرالي بنيوي، ترجمة: عادل زقاغ، منتديات بوابة العرب. أدمام، شهرزاد. (2014). الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، مجلة سياسات عربية، العدد 8.

حاج علي، حسن. (2004). المداخل والتوجهات الجديدة في دراسة العلاقات الدولية، "مجلة أفكار جديدة" فصلية تصدر عن هيئة الأعمال الفكرية، الخرطوم، العدد 9.

حميد، هالة خالد. (2018). ظاهرة الإرهاب وإنتهاكات حقوق إنسان بعد عام 2011، مجلة العلوم السياسية، العدد 54، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد.

رجب، إيمان. (2013). "القوة المنافسة:مداخل تحليل الفاعلين العنيفين من غير الدول في المراحل الانتقالية"، السياسة الدولية، العدد 192، المجلد 48.

فكري، مروى محمد. (2004). أثر التحولات العالمية على الدولة القومية، رسالة ماجستير في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

فيرك، كارين. (2016). البنائية، في: تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة: ديما الخضرا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت.

فرج، أنور محمد. (2016). نظرية الواقعية الجديدة والجماعات الإرهابية، دراسة مقارنة للقدرة التوصيفية والتفسيرية للنظرية، جامعة السليمانية، مركز الدراسات المستقبلية.

سالم، أحمد علي. (2008). القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة، المجلة العربية للعلوم السياسية، تصدرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 20.

شوقي، أسماء. (2017). "الفواعل العنيفة من غير الدول وتأثيرها على العلاقات الشرق الأوسطية: دراسة حالة داعش، مجلة شؤون عربية، العدد 170، مصر.

عاشوري، عبد الله. (2014). فواعل السياسة العامة العالمية وإنعكاسها على دور الدولة بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة الحاج خضر، الجزائر.

العمار، منعم صاحي. (2009). نحو نهج جديد لمكافحة الإرهاب، مجلة قضايا سياسية، المجلد 15، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 1، بغداد.

العتوم، هديل. (2021). خصائص سيادة الدولة في علم الإجتماع السياسي، مقالة، اي عربي.

علي، خالد حنفي. (2013). ما بعد الدولة: متطابات فهم الموجة الجديدة للفاعلين من غير الدول"، في ملحق إتجاهات نظرية، السياسة الدولية، العدد 192، المجلد48.

مصيلحى، أحمد. (2014). التطور التاريخي للنزاعات المسلحة غير الدولية وحماية المدنيين، مقال حول كيف تطورت النزاعات المسلحة غير الدولية تاريخيا، دراسة في ضوء الإتفاقيات الدولية أو القانونية، الإمارات العربية المتحدة.

مهدي كمونه، حيدر منصور. (2023). أثر أدوار الفاعلين من غير الدول على تأطير العلاقات الدولية، رسالة ماجستير في القانون العام، الجامعة الإسلامية في لبنان، كلية الحقوق.

نجم، زانا كريم. (2016). الفاعلون من غير الدول ودورهم في السياسة العالمية: إقليم كوردستان العراق نموذجاً، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية والإدارية بجامعة جورمو، إقليم كوردستان العراق.

ويلتس، بيتر. (2004). الأطراف المتخطية للحدود الوطنية والمنظمات الدولية في السياسة العالمية، في: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي.

وندت، ألكسندر. (2006). النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية، ترجمة: عبدالله جبر صالح العتيبي، النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود، الرياض.

المراجع الأجنبية:

Peter Willetts, Peter. (2001). Transnational Actors and International Organizations in Global Politics، Oxford University Press، second edition.

S. Nye, Joseph. Jr. and Roert O. Keohane, Roert. (1971). “Transnational Relations and World Politics: A Introduction”، International Organization، Vol. 25، No. 3.

Geneva Call, Geneva. (2015). “Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges” DCAP، Paper No. 5.

Ivan Briscoe, Ivan. (2013). Non-conventional armed violence and non- state actors، NOREF، Report.

The Geneva Centre for the Democratic Control of Forces (DCAF) & Geneva Call، Armed Non-State Actors: Current Trends & Future Challenges DCAF Horizon 2015 Working Paper، No:5، p:9-11. Available at: http://www.dcaf.ch/Publications/Armed-Non-State-Actors-Current-Trends-Future-Challenges
Valensi, Carmit. (2015). Non-State Actors: A Theoretical Limitation in a Changing Middle East، Military and Strategic Affairs، Tel Aviv، Vol. 7، No. 1.
At:http://www.inss.org.il/uploadImages/systemFiles/MASA7-1Eng_FINAL03294027.PDF.
Lynch, Marc. (2006). Al-Qaeda's Constructivist Turn، Praeger Security International
At: http://www.marclynch.com/2006/01/17/al-qaedas-constructivist-turn

Wendt, Alexander. (1992). Anarchy Is What States Make of It: The Social Construction of Power Politics، International Organization، 46، N0.2.

Alexander Wendt، Collective Identify Formation and the International State، American Political Science Review، Vol.88، No.2، June 1994.

"Violent Non-State Actors in the International System"

Researcher:
Maha Mahmoud Al-Samad

Abstract:
This study examines the nature of violent non-state actors and the evolution of their concept within international relations, by tracing their historical emergence and the contexts that enabled them to appear as influential forces outside the framework of the traditional state. It analyzes their characteristics, classifications, and their impact on the structure of the international system. The study also addresses the theoretical approaches explaining the emergence of these actors through theories of international action such as realism, liberalism, and constructivism, with an analysis of the political, economic, and social factors contributing to their spread. Furthermore, the research highlights the motives that led to the rise of these violent entities, in addition to their implications for state sovereignty and the state's monopoly over the legitimate use of violence, thereby reshaping the balances of the contemporary international system.
Keywords: Violent non-state actors, international system, international relations.